سجلات المحاكم الشرعية

كانت المحاكم الشرعية هي الهيئة القضائية الأساسية في مصر في العصر العثماني، حيث كانت تنظر في جمع أنواع المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية. وكانت مصر تتبع نظام قضاة المذاهب الأربعة، ولكن القاضي الحنفي كانت له الرئاسة لأن المذهب الحنفي كان المذهب الرسمي للدولة العثمانية. وكان قاضي القضاة (قاضي عسكر) يعين من استانبول ، ثم يقوم هو بتعيين نواب له في محاكم القاهرة والأقاليم.
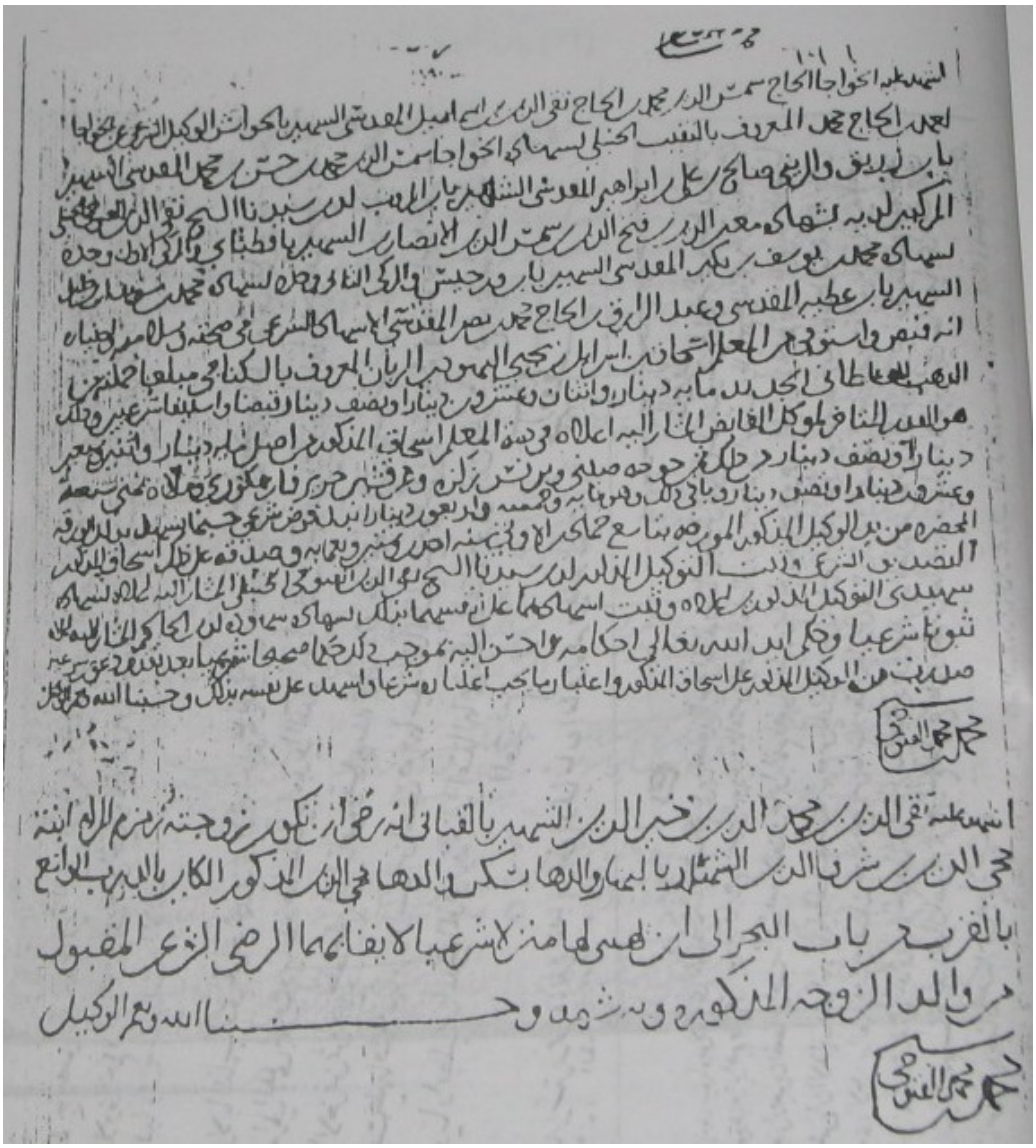
وكانت كل محكمة تحتفظ بسجلاتها التي تدون فيها مضابطها وإشهاداتها وإعلاماتها، وقد آلت تلك السجلات إلى مصلحة الشهر العقاري حتى تم نقلها مؤخراً إلى دار الوثائق القومية التي تحتفظ منها الآن بنحو 55000 سجل تسهم بشكل كبير في رسم صورة النظام القضائي المصري منذ العصر العثماني، كما تقدم معلومات تاريخية لا غنى عنها للمهتمين بكتابة تاريخ مصر منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن العشرين.